

# هل مصر بحاجة لأن تصبح دولة نووية

## سلمية المشروع نابعة من الالتزام بالمعاهدات الدولية

عندما وقعت مصر اتفاقية مع روسيا قبل ثلاث سنوات بهدف إنشاء أول محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية كان ينظر المراقبون السياسيون إلى الخطوة على أنها مرحلة جديدة ستشهدها البلاد في أعقاب إنهاء حكم الإسلام السياسي، الذي لم يدم طويلاً، ولكن بالنظر إلى التحديات التي تواجه المنطقة بسبب التوترات الإقليمية، هل يبدو المصريون في حاجة لأن يكون بلدهم قوة نووية في الشرق الأوسط.

القاهرة - تكشف العديد من المؤشرات على أن مصر تسير بخطى نحو الانضمام إلى النادي النووي، إلى جانب الإمارات التي دخلت أول مفاعلين لديها في محطة بركة للطاقة النووية حيز التشغيل، حيث أن العمل الذي تقوم به القاهرة هو تنويع للاتفاقيات التي أبرمتها مع روسيا قبل خمس سنوات.

وحاز المشروع النووي المصري على أهمية استراتيجية من قبل الحكومة، مما أدى إلى تصوره وتنفيذه بطريقة من أعلى إلى أسفل ويستثنى هذا النهج إلى حد كبير رأي الشعب، لكن السلطات تؤكد أن سلمية المشروع نابعة من التزامات القاهرة بالمعاهدات الدولية.

وقال الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال زيارته إلى موسكو في 2015 إن "توقيع الاتفاقيات رسالة أمل وعمل وسلام لنا في مصر وللعالم كله وأنه حلم طال انتظاره ليكون لدى مصر مفاعل نووي سلمي".

وكان البلدان قد وقعا اتفاقية تنمي بمقتضاها روسيا محطة الطاقة النووية وتقدم قرضا لمصر لتغطية تكلفة تشييدها وسيشرف على المشروع كل من هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية والجهاز الفيدرالي للرقابة البيئية والتكنولوجية والنووية الروسية. وفي تأكيد على إصرار المصريين على إنجام هذا المشروع، أعلن المسؤولون مؤخراً أن بناء أول محطة للطاقة النووية في البلاد في منطقة الضبعة على ساحل البحر الأحمر سيمضي كما هو مخطط له، بالرغم من أن فيروس كورونا تسبب في تأخير مشاريع أخرى.

ويقول محللون في معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية إن الهدف المعلن من محطة توليد الكهرباء هو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وسطط طلب متزايد من عدد السكان المتزايد يقدر بنحو 100 مليون شخص، لكنه في المقابل يثير حفيظة البعض.

وتتعلق هذه التحفظات باستهلاك المحطات للمياه وهو مورد نادر في مصر بسبب قلة هطول الأمطار، فضلا عن مشكلة سد النهضة مع إثيوبيا، الذي قد يكون أحد العوامل المؤثرة في تشغيل المحطة النووية واحتمال وقوع حوادث تنطوي على نفايات سامة، والتكاليف الكبيرة المرتبطة بالمشروع.

ويشير محللو الطاقة إلى أن طموحات مصر النووية توفر حلاً لمشكلة غير موجودة، بسبب الاكتشافات الغازية الكبيرة التي تمت في البحر المتوسط، والتي نتج عنها فائض في الطاقة. ومع ذلك هناك خباياير لطاقة غير النووية من قبيل محاولتها الاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث تقوم الحكومة ببناء منشأة للطاقة الشمسية في أسوان، والتي لديها القدرة على إنتاج نفس كمية

البرلمانية. ورغم كونها هيئة مستقلة من الناحية الفنية، وتقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الوزراء، إلا أن المعلومات العامة قليلة حول هيكلها المؤسسي ومجلس إدارتها وقدرتها العلمية وخبراتها. وفي الواقع، لا يتم الإفصاح عن أموال المؤسسات والأنشطة النووية بشكل عام في مصر، باستثناء هيئة محطات الطاقة النووية، التي تخضع ميزانيتها للرقابة البرلمانية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.



الجيش داعم أساسي وقت الضرورة

## الوباء يؤسس لنواة علاقة عسكرية مدنية جديدة في المغرب

### المسؤولية المشتركة تعزز أدوار مؤسسات الدولة

يشير تعامل المغرب مع أزمة كورونا، رغم أن دولاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تكافح لإدارة الوضع بحدود إمكانياتها، إلى تطور مهم في العلاقات العسكرية المدنية بشكل سريع من السيطرة على الوضع الوبائي. وهذه المسؤولية التشاركية اعتبرها باحثون ومراقبون سياسيون تؤسس لنواة جديدة بالنظر إلى ما كانت عليه هذه العلاقة منذ عقود.

الرباط - تختلف درجة نجاح كل دولة في مواجهة أزمة كورونا، فتمت محددات كثيرة تعتبر مهمة لتطبيق الوباء تتمثل في استنفار الأطباء والمستشفيات والمجتمع المدني، ولكن حتى المؤسسات العسكرية كان لها دور ريادي في معاضدة جهود السلطات المدنية.

وكغيرها من دول العالم، تشكلت صورة لدى المتابعين بعد أكثر من ستة أشهر من بدء محاربة الوباء في المغرب، أن دور المؤسسة العسكرية كان فعالاً في مساندة المؤسسات الصحية المدنية على الرغم من أن دعمه كان محدوداً نسبياً ولا سيما في الرعاية الطبية والدعم اللوجستي والطمانينة العامة. ولمس المحلل السياسي محمد مصباح

في ورقة بحثية نشرها مركز كارينغي للشرق الأوسط كيف أن التقسيم الواضح للعمل والتعاون المؤسسي بين الحكومة والقوات المسلحة كانا عاملين أساسيين في هذا الجهد، وهو ما يدل على تطور جوهري في العلاقات العسكرية المدنية المغربية منذ سبعينات القرن الماضي.

وتنجمت لذلك، شاركت القوات المسلحة بشكل نشط في الجهود المبذولة لدعم نظام الرعاية الصحية المدنية، ليس فقط عبر وضع المستشفيات العسكرية القائمة في خدمة مكافحة الوباء، ولكن أيضاً من خلال بناء العديد من المستشفيات الميدانية والتدخل الطبي في حالة الطوارئ.

ولم تكتف القوات المسلحة الملكية بذلك، بل قدمت المساعدة لقطاع البحث والتصنيع الطبي للرفع من درجة الاستقلال الطبي في المغرب، وقد ساعدت تعاونها على ابتكار جهاز تنفس ذكي وعلاوة على ذلك، ساعد الدرك الملكي في تسريع إنتاج المغرب لأدوات الحماية الشخصية، مثل أقنعة الوجه، فمناً منتصف مايو الماضي، أنتجت وحدة تصنيع أقنعة الوجه التابعة للدرك الملكي أكثر من 17 مليون قناع، بمتوسط أسبوعي يبلغ مليون قناع واق ومئتي ألف قناع جراح.

ولم يكن دعم قطاع الصحة الحكومي المساهمة الوحيدة للقوات المسلحة الملكية في احتواء الوباء، فقد قامت كذلك بنشر مدرعات في مناطق حضرية مثل السدار البيضاء ومراكش والرباط وطنجة بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية في العشرين من مارس الماضي.

ولاحظ مصباح، وهو مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات، أن خطوة الملك محمد السادس حظيت بمساندة شعبية على غير العادة والسبب الراجح هو أن وجود القوات المسلحة في الشوارع كان مجرد بادرة رمزية من الدولة من دون التعامل المباشر مع المواطنين.

وكان الهدف من هذا الوجود الرمزي، وفق مصباح، وهو زميل مشارك في معهد تشاتام هاوس في لندن، طمأنة السكان وتعزيز وجود الدولة وقدرتها على تنفيذ توجيهات الدولة أثناء حالة الطوارئ الصحية.

سياسة الحياد لا يعني البروز المتزايد للقوات المسلحة منذ اندلاع الوباء بالضرورة دوراً سياسياً أكبر، ولكن يبدو أنه على الأرجح علامة على قدرة القوات المسلحة على تحمل مسؤوليات إضافية، ودعم استجابة الحكومة المدنية للوباء من دون التدخل في إدارتها اليومية.

ويقدم نصف قرن من العلاقات العسكرية المدنية المغربية سياقاً مهماً للدور السياسي المحدود للقوات المسلحة

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.

ويعتقد البعض أن هناك غموضاً يحيط بالمؤسسات والجهات التي تدير المشروع، حيث انتقد محللون مستقلون غموض هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية، التي أنشئت في عام 2010 لمراقبة جميع المنشآت والأنشطة والممارسات النووية والإشعاعية.



محمد مصباح

تلحظ تطوراً جوهرياً بين الجيش والقطاعات المدنية

والأهم من ذلك، أن هذه العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع المدني لم تتغير خلال الجائحة، حيث يتم التدقيق على القوات المسلحة بشكل مباشر من قبل الملك محمد السادس، الذي يظل رأس الدولة وقائد القوات المسلحة، وكمثال على ذلك أقال العاهل المغربي في مطلع مايو الماضي قائد الحرس الملكي الجنرال ميمون المنصور بعد نقضه في فيروس كورونا في قاعدته في الرباط.

ومع ذلك، لم يبدد استقرار النظام السياسي موضع شك، ومن هنا كلف القصر الملكي الحكومة المدنية بإدارة الأزمة وكان من الواضح منذ بداية الوباء أن دور المؤسسة العسكرية سيكون مؤقتاً وان تطبيقها محددة بشكل دقيق ومحدودة. كما أشار بيان القصر بوضوح إلى أن الدور الوحيد للقوات المسلحة هو دعم قطاع الرعاية الصحية المدنية.

ووفقاً لبيان القصر بوضوح إلى أن الدور الوحيد للقوات المسلحة هو دعم قطاع الرعاية الصحية المدنية. ودفع ازدياد عدد الحالات منذ يوليو الماضي النظام الصحي المثقل بالأعباء إلى طلب المزيد من الدعم العسكري بعد أن جهز قرابة ثلاثة آلاف سرير للعناية المركزة لاستقبال الحالات الحرجة والتعامل معها على وجه السرعة.

ولكن عندما زاد عدد المرضى الذين يحتاجون إلى العناية المركزة، لجأ قطاع الرعاية الصحية المدنية إلى القوات المسلحة لبناء العديد من المستشفيات الميدانية وتقديم الدعم الطبي على الميدان.

ولم تفرض القوات المسلحة نفسها بطرق أخرى، حيث لم ينص قانون الطوارئ الصحية على دور القوات المسلحة، لكنه أشار إلى أن إدارة الأزمة يجب أن تتم بشكل مشترك وحصري بين وزارتي الداخلية والصحة. ومن المرجح أن يستمر الحضور الخفيف للجيش وتركيزه على دعم السلطات الصحية المدنية حتى نهاية الوباء.

ولم تفرض القوات المسلحة نفسها بطرق أخرى، حيث لم ينص قانون الطوارئ الصحية على دور القوات المسلحة، لكنه أشار إلى أن إدارة الأزمة يجب أن تتم بشكل مشترك وحصري بين وزارتي الداخلية والصحة. ومن المرجح أن يستمر الحضور الخفيف للجيش وتركيزه على دعم السلطات الصحية المدنية حتى نهاية الوباء.

ولم تفرض القوات المسلحة نفسها بطرق أخرى، حيث لم ينص قانون الطوارئ الصحية على دور القوات المسلحة، لكنه أشار إلى أن إدارة الأزمة يجب أن تتم بشكل مشترك وحصري بين وزارتي الداخلية والصحة. ومن المرجح أن يستمر الحضور الخفيف للجيش وتركيزه على دعم السلطات الصحية المدنية حتى نهاية الوباء.

ولم تفرض القوات المسلحة نفسها بطرق أخرى، حيث لم ينص قانون الطوارئ الصحية على دور القوات المسلحة، لكنه أشار إلى أن إدارة الأزمة يجب أن تتم بشكل مشترك وحصري بين وزارتي الداخلية والصحة. ومن المرجح أن يستمر الحضور الخفيف للجيش وتركيزه على دعم السلطات الصحية المدنية حتى نهاية الوباء.

ولم تفرض القوات المسلحة نفسها بطرق أخرى، حيث لم ينص قانون الطوارئ الصحية على دور القوات المسلحة، لكنه أشار إلى أن إدارة الأزمة يجب أن تتم بشكل مشترك وحصري بين وزارتي الداخلية والصحة. ومن المرجح أن يستمر الحضور الخفيف للجيش وتركيزه على دعم السلطات الصحية المدنية حتى نهاية الوباء.